المرشحون.. إذا وفوا

المرشحون

حميد الموسوي/ بغداد

وهكذا انتهى الكرنفال الانتخابي العراقي الفخم بكل شيء، بقوائمه التي تجاوزت المئات. بمرشحيها الذين عدوا بالألوف، ببرامجهم المترفة.. وملايين الاعلانات والملصقات والبوسترات القوس قزحية الشيقة التي عجّت بشعارات اختيرت بعناية فائقة لجلب اكبر عدد من أصوات الناخبين. انتهى بعد ان وضع العراقيون الصابرون بصمتهم وللمرة الثالثة لرسم خارطة العراق الجديد، وخلال اقل من عام بعد فترة التغيير التي قاربت الثلاث سنوات، فقد دشنوا أصابعهم في اول عملية انتخابية حرة في تاريخ العراق السياسي الحديث بأنتخاب الجمعية الوطنية المؤقتة، أعقبوه باستفتاء شعبي على الدستور، وكلا العمليتين والعملية الثالثة جرين على أرض مفخخة ملغومة، وتحت سماء تمطر قذائف كاتيوشا وهاونات. ومهما كانت القناعات التي دفعت الناخبين، والأسس التي خضعوا لها. عفوية كانت او عاطفية.. عصبية أم دينية.. ثأرية ام إنفعالية ام اعتبارية او غيرها. فهي في كل الاحوال تحمّل المرشحين امانة عظيمة ومسؤولية تأريخية امام الله تعالى وامام العالم وامام ضمائرهم على ان يكونوا بمستوى المهمة التي تصدوا لها، وبحجم التكليف الذي انتخوا له وذلك بتجردهم نهائيا عن الجوانب الانانية والمصالح الشخصية والمطامع الضيقة وتفانيهم في الدفاع عن حقوق الأصابع التي أختارتهم، ورفع راية الأصوات التي هتفت لهم وهذا بحد ذاته يتطلب مؤهلات عالية ومواصفات فريدة يجب أن يتحلى بها حاملوا هذه المسؤولية الكبيرة المشرفة كون سلوكهم وتصرفهم المستقبلي سيعكس ارادة الجماهير التي عانت ويلات وقساوة ظلم الطغمة التعسفية البائدة على مدى اربعة عقود سود. كما انه سيجسد كل مباديء الاصالة والنزاهة والشرف والامانة التي تعهدوا بها امام الله تعالى وامام جماهيرهم. فقادتنا السياسيون أعرف من غيرهم بخطورة المرحلة التي يمر بها البلد بحيث جعلته أسير فوضى إجتاحت كل ميادينه في وقت أحوج ما نكون فيه الى النهوض من ركام خراب وفساد الطغمة البائدة ونفض رماد ظلمها، والتخلص من عقدة الدكتاتورية التي ما زلنا نعاني من سطوتها في تصرفاتنا اليومية لكي نبني سلامة التفكير التي من خلالها سننهض بعراقنا نحو السمو. علي ان ظهور مفردة الحرية والديمقراطية وحده لا يكفي الا بالاصرار على فهم وتبني الديمقراطية منهجا والحرية اسلوبا. صحيح اننا اليوم نتكلم بحرية ونتصرف بديمقراطية غابت حتى عن ثقافتنا وكتاباتنا وصحفنا كمصطلحات متداولة فضلا عن ممارستها كأسلوب حياة على ارض الواقع.

وصحيح ان ابرز سمات هذا العصر هو شيوع النظم الديمقراطية، إذ تحررت الاتجاهات الرسمية والسياسية والفكرية من أسر العقليات المتخلفة التي تبنت كتم الأفواه وحجر الافكار. الا اننا لا نريد لهذا المتنفس ان يستثمر لمجرد امتصاص سورة غضب وتبديد شحنات فائضة، أو ان يتخذ اسلوبا للاستهلاك المحلي. فأن ما يجري اليوم ومنذ سقوط الصنم من اضطراب للأمن وسفك مستمر للدماء، انما يصب في خانة أعتى نظم الدكتاتورية وذلك ان الذي يشيع القتل والدمار انما يريد منع الآخرين من حقوقهم وحرية تفكيرهم. لكن الذي يتردد ويشاع بين العامة، ان الذي يحصل هو نتيجة الحرية الواسعة وفسحة الديمقراطية التي تركت الباب مفتوحا بوجه الارهاب والمخربين واعداء الحرية. والى حد ما تصدق هذه المقولة حيث ان اصحاب عقدة الدكتاتورية من ارهابيين وصداميين وتكفيريين لايجيدون سوى لغة الذبح والاجرام ولا يستندون في آرائهم الا على الغاء الآخر، بل يحللون قتله اذا لم يعتمد ويتبنى أفكارهم. جميل جداً ان نصرح بحرية ونكتب وننقد بحرية ونسافر ونتحرك بحرية ولكن بشروطها.. وحدودها. وخاصة بوجود من لم يفهم ان هناك قنوات سياسية للحوار والتفاهم في بلد مايزال مشروعه الديمقراطي غضاً بعد ولادة عسيرة قيصرية. وليست مشكلة الحرية غير المقننة والديمقراطية الوليدة اكبر هَم لقادة المستقبل ولا مبلغ طموحهم انما هم مطالبون ببرامج ترقى الى مستوى المسؤولية في دراسة المشكلات المستعصية. اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقديم الحلول الحضارية الناجحة السريعة والتي من شأنها مكافأة الجماهير التي أحسنت الظن بهم وآزرتهم والتفت حولهم وكذلك اسقاط مراهنات اعداء التغيير ممن يسعون جاهدين الى افشال التجربة الرائدة. ان الناخب العراقي الذي تجشم معاناة المرحلة بكل ما جرته من مصائب ومصاعب مفروضة، وبكل ما جملته من فجائع ودفعته من دماء ثمنا للخلاص من اغلال عبودية الدكتاتورية المقيتة، فضلا عما عاناه طيلة اربعة عقود سود. هذا الناخب يتطلع بشغف الى همة القادة الذين وضع ثقته بهم وقلدهم امانة صعبة، وأبرم معهم عقدا تضمن هموم وطن، ومصير أمة، ومستقبل أجيال.

وانه لجدير بأن يبذل القادة السياسيون قصارى جهودهم ليوفوه جزءا من ديونه وليعوضوه بعضا من وجع وقساوة سني التعسف والاضطهاد. وعدا ذلك فالجميع مسؤولون، قادة وجماهير، مسؤولية وطنية وتاريخية بإعادة اعمار العراق ووضعه في مصاف الدول المتقدمة وإنتشاله من حالة الخراب والتخلف والتقهقر التي وضعه فيها اللانظام البائد بسياساته الرعناء وحروبه الدامية التي جرت الويلات والمصائب لهذا الشعب الصابر، ودمرت تاريخ وحضارة البلد وعمرانه، وبددت ثرواته، ليتراجع بعد سني الزهو ثقافيا وعلميا واجتماعيا بعد ان تدهور اقتصاديا وسياسيا وفقد مكانته المتميزة بين بلدان الشرق الاوسط.

ان القوى والحركات الوطنية التي شاركت في العملية الانتخابية، وعرضت قوائمها بهذا العدد الكبير، وطرحت برامجها المتنوعة الواعدة.. وبرغم ما تجاذبتها من أهواء، وما تبنته من مفاهيم، وما طمحت اليه من اهداف وسعت للحصول عليه من حقوق، وناضلت من اجل تحقيقه من مكاسب وكلها مشروعة وتندرج ضمن أبسط حقوق الانسان التي أقرتها كل الشرائع والقوانين خاصة وانها لا تتعارض مع غيرها ولا تريد الغاءه أو اقصاءه أو تهميشه. كل ذلك لا يمنحها حقا ولا يعطيها مبررا أو مسوغا الانشغال عن غايتها الكبرى وهي بناء العراق الجديد وتوحيد شعبه. وهل يليق بلبيب ان يبيع كله ببعضه؟!.

نعم ان جراح الطغمة البائدة الفاسدة كانت بعمق نهر.. وان فضائعها وفجائعها بحجم كارثة، وان مظالمها خربت النفوس وأعمت الابصار، وتركت الصغير والكبير يهتف متوجعا: أين حقي؟! وهم محقون بذلك، كما ان الحركات والاحزاب والتجمعات الوطنية محقة بالدفاع عن قواعدها وجماهيرها، وهي غير ملومة بالسعي الحثيث لتحقيق أوسع المكاسب لهم ووضعهم في مكانهم المناسب. لكن ذلك ليس قبل اطفاء الحريق وأيقاف الطوفان، واصلاح الجسد الكبير.

ان خطورة المرحلة المقبلة، وحساسيتها كونها تؤسس لحكومة وجمعية وطنية دائمتين تمتد لأربع سنوات، اضافة لوجود اكثر من خمسين مادة دستورية تم ترحيلها الى الجمعية القادمة، كل هذا وذلك يضع على أكتاف قادة المستقبل أعباءً اضافية.. ويحملهم مهاما ومسؤوليات أصعب تجعلهم في حرج امام الايفاء بكل الالتزامات والوعود التي قطعوها امام جماهيرهم، اللهم الا اذا اجّلوا خلافاتهم، وتخلوا عن أنانيتهم، وتناسوا أضغانهم، وصدقت نواياهم، وخلصت اعمالهم، واشتبكت على العراق أذرعهم، وما هي بالشروط التعجيزية، ولا بالامور الغريبة المستصعبة، ولا هي بالبعيدة عن اخلاق العراقيين وشيمهم ونخوتهم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمصير وطن، ومستقبل شعب. وأجزم ان سلوكاً من هذا الطراز، وتفان بهذه الصورة، واخلاصا بهذهً الغيرة ونكران الذات لجديرة بأن تسمو بصاحبها وتضعه في مصاف الرجال الأفذاذ والذين قل ما يجود بأمثالهم الزمن!.

اننا في الوقت الذي نشد فيه على أيدي قادة المستقبل المناضلين انما نتطلع من خلالهم الى حكومة وطنية تخرج العراق وشعبه من عنق الزجاجة متخطيا مفخخات وعبوات الارهاب، ومتجاوزا املاءات ووصاية الآخرين، وتجمع العراقيين في مشروع مصالحة وطنية والغاء لغة السلاح والتصفيات الجسدية وأن تعيد للمواطن العراقي المحروم جزءا من ثروته التي بددتها السياسات الهوجاء والاطماع والفساد لقرون عديدة. وأن تشعر العراقي انه حجر الاساس في بناء العراق الجديد: شبكيا كان أم صابنيا، آشوريا، سريانيا، كلدانيا، عربيا، كرديا، فأن عهود التهميش والاستضعاف والاستصغار قد ولت وقبرت الى غير رجعة وان العراقي أي عراقي هو مالك القرار السياسي الذي غاب عنه لسنين.

وحتى لا نجدد الخوض في جزئيات الاوضاع السياسية والامنية وما رافقها من عنف وقسوة ومظالم وانتهاك لحقوق الانسان، ولكي لا نعود الى شبح العقود السود المرعبة، نشدد على حتمية العمل بآليات جديدة بعيدة كل البعد عن وسائل وآليات الفترة السابقة، حيث ان الوعي السياسي العراقي قد تطور في طفرات متميزة وواضحة خلال الشهور الثلاثين المنصرمة وبشكل أثار أعجاب كل المراقبين المنصفين وصار العراقيون بفضل هذا التراكم السياسي الكمي والنوعي، وبعد ما عركتهم سني القهر والحرمان، وصهرتهم فجائع العنف والارهاب، صاروا بفضل هذه وتلك من الحصانة والمنعة بحيث لا تستطيع أي قوة ومهما كان نوعها، وأنىً كان مصدرها أن تصادر حقوقهم المشروعة وإرادتهم الثابتة.. لا بالمواجهة ولا بالتحريف.. ولا بالتآمر.

زاوية في تصميم

مسؤولية ردم الفجوة

سعدون الجميلي/ بغداد

تتوق أغلب الحكومات في العالم، خاصة تلك التي أتت على وفق الإستحقاق الإنتخابي الى محاولة إسترضاء قطاعات الشعب المختلفة من خلال توطيد الصلات الوثيقة بتلك القاعدة الجماهيرية، وعبر تقديم ما يرضيها من خدمات وبرامج وإصلاحات ومنافع، وبما يعضد البنى التحتية، ويسهم في إتاحة الفرصة لأبنائها بالمساهمة الفاعلة في عملية التطور الشاملة والتي بموجبها يتم إيصال رسالة الحكومة الى مجتمعها بأحقية التطور لبلدها بين بلدان العالم الآخر.

وتلك مسلمة ينبغي ان يؤسس عليها من خلال الثقة المتبادلة بين الحكومات وشعبها مذ مباشرتها المسؤولية، وبالإستناد الى الرؤى والأهداف والبرامج التي طرحتها الحكومة وكيفية تقديمها وتطبيقها للبرامج والوعود الإنتخابية بأفق واضح وشفافية مطلقة، ويكون أكثر مدعاة للفهم وأحيانا للتبرير من قبل المواطنين إذا أوضحت الحكومة إخفاقها في مسار معين ووضعت الحلول السريعة والواضحة لتلافي حالة الإخفاق فيه، مما يعطيها مصداقية وثقة أكبر لردم الفجوة التي عادة ما ترسم من خلال عملية التطبيق بين الطرفين الشعب والحكومة.

وإذ غدت عملية الفهم المتبادلة بين الجانبين ذا أثر واضح، فإن كل ما سينتج عن عملية التطبيق وإفرازاتها سلباً أو ايجابا سيظل تحت السيطرة، الأمر الذي سيلغي معه طابع المفاجأة بالتصرفات أو التنفيذ ويجعلها أمرا محتوما يُلقي بظلاله الايجابية على المسيرة بشكل كامل، فيما سيكون الإستحضار وإعداد العدة لمعالجة حالات الإختناق والأزمات قدرا ممكنا بالإستناد الى رصانة القرارات المتخذة باتجاه تذليلها، وفي كل ذلك ينبغي الترشيح لفتح عديد من القنوات بين الجانبين وإحداث مسيار لتلقي المعلومات من ناحية الدقة والسعة والشريحة التي تهمها تلك المعضلات كي تتم دراستها، وبالتالي التفكير الجدي في إمكانية معالجتها وبما يُلغي أية آثار جانبية أفرزتها تلك المشكلة على حياة الأفراد وطبيعة المعيشة العامة.

وإذا كانت عملية إرضاء الناس جميعا غاية لا تُدرك، فأنه من المفيد التطلع الى عملية تسهم في إشراك قطاعات واسعة من الشعب، وقد تكون بالأغلبية للتأسيس لفهم مشترك لتطبيق القرارات طالما أنها تشكل مهمازا لتأشير مدى خدمتها للشعب وردم الهوة في معاناتها اليومية للإنتقال الى حياة أفضل، ولا بأس من تأشير ما سينبثق من إفرازات سلبية بدلالة أن الأعمال الإيجابية الكبيرة كثيرة وهي التي ستؤطر عملية الإنجاز الحكومي مما يعطيها زخما متجددا وذلك أبلغ من لغة الكلام.

وتأسيسا على ما ورد أعلاه فأن ما قادني الى الحديث بهذا الإتجاه هو مقدار الهوة الحاصلة بين الحكومة وقطاعات معينة من الشعب، فبالأمس القريب صرحت أوساط حكومية أن العملية العسكرية الفلانية لم تك لتتم لولا مطالبة أبناء هذه المدينة أو تلك "بضرورة تخليصهم من الإرهابيين"، وعندما تأكد لها ومن مخارج عدة دقة وصدقية طلبهم وافقت تلك الأوساط بالقيام بتلك العملية، في حين رصدت أجهزة الإعلام المختلفة قيام المواطنون هناك والأعيان وبعض شيوخ العشائر بتوجيه نداءات استغاثة لتقديم النجدة والعون والمأكل والمشرب من المنظمات الدولية والإقليمية!.

أن نفس الحكومة ينبغي ان يستقر الى حدود أن "آخر الدواء الكي" ولكن متى يكون ذلك، وعلى من؟.

يكون بعد ان تكون الحكومة قد استنفدت كافة سبلها بالتوصل الى حل عادل ومشرف ينصف الشعب هناك قبل إنصاف الدولة، والسبب في هذا لأن الحكومة ما جاءت إلا لتلبي طموحات الجماهير.. لذا فإن عليها ان تستوعب العزف النشاز أحيانا وتستخلص منه ما يرقى الى السمفونية الرائعة، كل ذلك بالإمكان إحداثه لو أن نفس الحكومة كان أقرب منه للشعب من قوى الإحتلال أما السؤال على من؟.

فإن على الأوساط الحكومية ان تتحرى الدقة المتناهية من رصد من تقول "انهم إرهابيون" حقا وبعد ان تؤمن للشعب هناك ما سيقيها شر تلك العمليات وان تعوض ما تضرر هناك، هذا الأفق بالتعامل يعتمد أساسا على الحكومة وكيفية مدها الجسور مع قطاعات الشعب كافة إنجازا وبرامجا وأهدافا مما سيرفع أسهم الثقة بين الجانبين ويؤسس لردم الفجوة الحاصلة بين الطرفين. والله من وراء القصد.

إلى من يهمه الأمر..٨٠

كل الطرق تؤدي إلى روما!!

طلال فكتور/ كركوك

ما أكثر من يمتلكون واسطة نقل شخصية اليوم في العراق.. حيث ان نسبة كبيرة من العوائل تمتلك في الأقل سيارة واحدة "ما شاء الله"، بفضل استيراد العدد الهائل من السيارات بشكل عشوائي وبأسعار مناسبة بعد سقوط النظام السابق. وفي العاصمة بغداد حالها حال المدن الأخرى فإن مستخدمي تلك السيارات لهم خبرة وإلمام في شكل خارطة المدينة وأماكن تواجد الدوائر والمدارس والمستشفيات والأسواق والمحلات والطرق المؤدية لها. وما أن تبدأ الشمس بالشروق حتى ينطلق الناس الى أعمالهم وأهدافهم المحددة كالموظف أو الطالب أو الذي ينوي التبضع والتسوق من المعروض في محلات البقالة من الخضراوات التي يناسب سعرها مع ما متوفر في جيب رب الأسرة للعودة بها مسرعا الى البيت لتصنع بها أم الأولاد طبخة تكون اكلة اليوم اللذيذة. وهذا يجب أن يتم منذ الصباح الباكر حتى يكفيه الوقت للعودة قبل الظهيرة الى داره. لكن قبل الانطلاق بسيارتك عليك ان تفكر مليا لتجد الطريق المناسب الذي سيؤدي بك الى مبتغاك. المهم.. انطلق قائد السيارة بأعصاب هادئة وسلك الطريق الذي رسمه في ذهنه. واذا بالمفاجئة المزعجة وغير المحسوبة. فالطريق مغلق.. لماذا؟، لقد مررت به بالأمس وكان سالكا. لا ينفع ذلك فهذا الطريق فيه واحدة من دوائر الدولة او مقر لأحد الأحزاب او مركز للشرطة او مقر للجيش العراقي الجديد وقد أمر مدير الدائرة او مسؤول المقر أو آمر المركز بغلق الطريق بعد أن استحصل ورقة من دائرة التسجيل العقاري تؤكد ان هذا الطريق أصبح ملكه الشخصي!، ومن ثم: "بيتنا ونلعب بيه.. شلها غرض بينا الناس"!. إذن هنا بدأت المشكلة الحقيقية وعليك البحث عن طريق فرعي ضيق حتى ولو كان ترابيا للخروج من هذه الأزمة والانتقال الى طريق رئيس اخر لتجد القوات المتعددة الجنسيات قد اغلقته ايضا لأسباب أمنية زرقاوية بحتة. ماذا تفعل؟.. أين تذهب؟، لا بأس.. فتش عن طريق فرعي آخر، وهكذا.. حتى ترى نفسك احيانا وقد خرجت عن المدينة كلها وأصبحت في المحمودية أو سامراء أو الراشدية أو عابرا جسر ديالى بعيدا جدا عن المكان الذي كنت تروم الوصول اليه. الوقت أصبح متاخرا والساعة تشير الى منتصف النهار ولا مجال لعمل طبخة لذيذة هذا اليوم. إذن لا بد من العودة الى المنزل، وقبل ذلك يجب أن أفتش عن محل لبيع الفلافل لأشتري منه بعدد أفراد العائلة لفات للغذاء، فلافل من المتوفرة هذه الأيام والتي من مزاياها إقامة حفلة في بطون الناس فيها "صفكة وهلاهل"!.

أما العشاء فيحلها رب العالمين سبحانه. هذا بالنسبة لرب الأسرة، أما الموظف فإن وصوله الى الدوام يكون أحيانا قبل انتهاء الدوام الرسمي بقليل ليثبت توقيعه في سجل الحضور مرتين. مرة للحضور الصباحي ومرة للخروج مستلما ورقة توبيخ من مسؤول الدائرة. والطالب لم يكن حظه اوفر من غيره، فالمحاضرات التي لم يحضرها بسبب ما ذكرناه عليه نقلها من سجلات زملائه من الذين تقع دور سكناهم بالقرب من المدرسة او المعهد او الكلية. وختاما لمقالي هذا الأسبوع أقول الى من يهمه الأمر: لدي مقترحات للخروج من هذه الأزمة هي: أولا: نقل مقرات الجيش والشرطة الى مناطق خارج المدينة ولتكن معسكرات الجيش السابق. ثانيا: منع الأحزاب من إغلاق الطرق المؤدية الى مقراتها، أو الانتقال الى مقرات اخرى في ضواحي المدينة. ثالثا: منع مدراء الدوائر المدنية من اتخاذ القرارات الشخصية بغلق الطرق المؤدية الى دوائرهم وسحب ورقة التسجيل العقاري منهم وإعادة الممتلكات العامة الى أصحابها الأصليين، لأن دوائر الدولة خدمية يراجعها المواطنون لإنجاز معاملاتهم.

وإذا كانت هذه المقترحات غير مجدية وصعبة التحقيق فأقترح الإيعاز الى الدوائر المختصة لإستيراد دراجات هوائية أو بخارية كافية للموظفين والطلبة نساء ورجالا لكونها صغيرة الحجم ويمكنها المرور في الأماكن الضيقة وبين الحواجز. أما اصحاب محلات بيع الخضراوات والفواكه وافران الصمون والخبز فأقترح عليهم الخروج من مجمعاتهم التراثية في سوق البياع والكرادة وبغداد الجديدة والكاظم والانتقال الى محلات في الأحياء السكنية لكي يستطيع المواطن التسوق بحرية مستخدما الرينو"١١"، ولا عين التشوف ولا قلب اليحترك!.. والسلام عليكم.

ثلوج مشيغان ودفء الإنتخابات العراقية

كتابات: أ.د.عبد الإله الصائغ

صبيحة الثلاثاء ١٣ كانون الاول ٢٠٠٥ كانت موعداً جميلا مع طقوس الانتخابات التي ينظر اليها العراقيون بخشوع واحترام كاملين، مؤمّلين أنفسهم بعراق ديموقراطي مدني مؤسساتي الحكم فيه للقانون المدني!، في الصباح الباكر حضر الموظفون فإذا حلت الثامنة صباحا كان كل شيء مهيئا لإستقبال العراقيين الناخبين!، النظام على اشده والإجراءات الفنية تجري بانسيابية مبهجة!، نشيد موطني موطني الذي يهيم به العراقيون جميعا كان موسيقى الأرواح المتعطشة لعراق جديد تقدمي آمن!، لقد توزعت مهمات اللجنة العليا ومدراء النقاط والموظفين والمراقبين داخل قاعة كرين فيلد مانر ٤٧٠٠ في مشيغان، بما يسهل مهمة الناخب العراقي والموظفين المسؤولين دون تكرار الاخطاء البسيطة التي حدثت العام الفائت!، والحديث عن هذه القاعة المريحة الفسيحة القريبة جدا من مراكز تجمع الجالية العراقية يخفي جهودا اتصل فيها النهار بالليل فكان من يمن العراق ان حصلنا على القاعة بعد ان حققت اللجنة العليا كشوفات موقعية لعدد غير قليل من القاعات دون التوصل الى حل ينسجم مع المواصفات الصارمة المقررة لاستخدام قاعة التصويت. مواكب الناخبين العراقيين كانت تعبر عن فرح مكبوت في الاعماق فمن اطفال يحملون العلم العراقي الى كبار يرتدون الازياء العراقية العربية والكوردية والتركمانية والآشورية، الى شعراء يغنون للديمقراطية والتعددية العراقية وكان ابرز هؤلاء الشاعر الشعبي ايوب الاسدي. اما وسائل الاعلام العالمية والاميركية والعربية والفضائية، الصحافة والتلفزيون والإنترنت فكان حضورها مكثفا وعملها يسيرا بسبب التسهيلات التي قدمتها اللجنة الإعلامية. لا نقول إن اليوم الجميل مرّ دون تعكير فمثل هذا القول يغاير طبائع الأشياء ولكننا نقول ان المرونة والشفافية والتمسك بالقوانين والتعليمات كانت سببا لتذليل بعض المشكلات او العقبات في وقتها دون معضلة!، كل تلك الإجراءات عززت ثقة الناخب العراقي بحيادية اللجنة العليا التي نهضت برئاسة الدكتور فؤاد النجار الأكاديمي المعروف الذي اشرف بنفسه على الانتخابات السنة الفائتة مع اكتناز الخبرة الماضية لإضافتها الى انتخابات هذه السنة المباركة من اجل تجاوز الهنات والاقتراب من روح التقاليد الديمقراطية!، وليس من المروءة اهمال جهود الأستاذ عبد الرسول الحيدر" ابو مسلم الحيدر" رئيس الدورة الانتخابية للسنة الفائتة فقد قدم جهدا استثنائيا من اجل انسيابية الانتخابات العراقية في مشيغان!.

ان الحلم العراقي الجميل هو أن تتفتح مروءة صندوق الاقتراع عن حكومة مدنية تؤمن بحق الانسان العراقي في اختيار سبيله اللاحب واتخاذ قراره المصيري بنفسه دون ترهيب او ترغيب!، دون مزايدة على الوطنية او القومية او الدين او الطائفة!، كفى دماء سكبها العراقيون من اجل الحرية منذ عقود طويلة!، كفى مقابر جماعية!، كفى ثواكل وايتاما وارامل!، كفى ان يفهم الإعلام انشاء وتطبيلا والوطن غناء وتدجيلا!، ولكن تعالوا نتهامس بيننا هل ثمة ضوء ديمقراطي آخر النفق العراقي الراهن أم ثمة أنفاق تتلوها أنفاق.

العراق: الإنتخابات تمرين كبير ومفيد

د.فالح الحمراني*

شهد العراق الخميس، في الانتخابات البرلمانية، تمريناً جديداً نحوالممارسة الديمقراطية الحقة. انه التمرين المطلوب لبلوغ هدف اقامة العراق الديمقراطي.. العراق الجديد. وذهب الناخب العراقي مشيا على الاقدام لصناديق الاقتراع ليدلي بصوته. انها ظاهرة سجلتها وسائل الاعلام بامتياز. ومن المفروض ان تكون مأثرة لمحبي الحرية والمؤمنين بحقوق الانسان وكرامته في العالم العربي. انه السعي نحو الكرامة الوطنية والتعبير عن الذات.

وباستثمار كافة مكونات شعب العراق، الحق الانتخابي، للتعاطي مع العملية السياسية ويكون لها دور في صناعة القرار السياسي، فقد فتحت صفحة جديدة لما بعد سقوط الديكتاتورية البغيضة، وبداية العد التصاعدي لعصر جديد، من المتفق ان يكون فيه الحوار والوسائل السياسية السبيل الوحيد لمعالجة كافة المشاكل القائمة والمحتملة. لقد برهنت الانتخابات، وقبل ظهور النتائج الجديدة، ان هناك آفاقا رحبة وواعدة للديمقراطية والنظام التعددي.ان شعب العراق رفض العنف والارهاب كأسلوب في التعامل السياسي. واشارت انتخابات ١٥ كانون الاول، الى ان هناك قاعدة اسسها الدستور الجديد، ومنبراً هي الجمعية الوطنية ساحة لصراع بين الكتل النيابية سلما. صراع يتخذ العقل والمنطق اسلوبين للاقناع، لاالقتل المجاني للابرياء والخصوم السياسيين، والثروات البشرية.

توجه الناخبون في العراق مرة اخرى في ١٥ كانون الاول لانتخاب الجمعية الوطنية، التي بدورها ستعين حكومة جديدة، تستمر صلاحيتها لمدة اربع سنوات. وتميزت الانتخابات بإقبال منقطع النظير. ويضفي مشاركة ابناء المذهب السني فيها وبكثافة لونا جديداً على اللوحة السياسية العراقية ويعزز التوازنات التي يجب ان تكون في صالح كفة مكونات الشعب العراقي.

ان الإصرار العراقي على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد لصنع خطوة جديدة على طريق العملية السياسية يعد ردا قويا على المتشككين في قدرة شعب العراق العثور على قاسم مشترك وصياغة المهام الوطنية العامة من اجل خدمة مصالح العراق كدولة وكمجتمع وكفرد. رد على الذين ارعبتهم افرازات التحولات الكبيرة، والخسائر الفادحة والمحن والماسي التي وقعت على كاهل شعب العراق. علما ان هناك قانوناً تاريخياً يؤكد ان انهيار النظام الشمولي الديكتاتوري يخلف الكوارث الوطنية. وليس ثمة من كان يتوقع ان نظام صدام سينهار دون تداعيات كارثية للعراق والمنطقة.

ان الانتخابات البرلمانية في العراق خطوة نحو تلمس الطريق المؤدي لأفق السلام الاجتماعي والازدهار الاقتصادي وبناء الدولة الحديثة.. دولة القانون. وهي ردا على الذين يشككون بامكانية بناء دولة ذات نظام ديمقراطي تعددي في العراق.

ان اهمية انتخابات ١٥ كانون الاول تكمن بكونها جمعت كافة القوى. وشاركت بها القوى التي غابت عن الانتخابات التي سبقتها، ووصفت نفسها بالمغيبة. بيد ان هذه القوى كما يلوح ادركت بانها ستغيب بارادة منها اذا لم تشارك في العملية السياسية. وادركت ايضا ان العملية السياسية مفتوحة ويمكن هذه القوى "التي غيبت نفسها" ان تطرح مواقفها بحرية وبجرأة دون التخوف من الاعتقال والمطاردة البوليسية، في اطارها. اذا تخلت عن عقلية حقها باحتكار السلطة، والخوف من ان المعارضة هدف للذبح والمقابر الجماعية، او شرائح مهمشة، كما كان معمولا به في عهد الطاغية المخلوع.ادركت ان العراق على اعتاب مرحلة تاريخية جديدة. ادركت ان على كل شريف المساهمة في هذه العملية. ووعت ضرورة ان الجزئيات والتفاصيل غير ذات اهمية في المنعطفات التاريخية الكبرى. لقد شدد البعض للتشكيك بالعملية السياسية بالإشارة الى التدخل الخارجي والترويع منه ويعمم الاحداث في البصرة او في الفلوجة وغيرها، واخر من دول الجوار الأخرى. لكنهم نسوا ان المهم هو تطوير العملية السياسية، واثبات مصداقية المشاركة فيها بالانتماء الوطني للعراق لتأسيس دولة قادرة على وضع حد لمطامع الاخرين.

ان ما يجمع تلك النزعات هو الإدراك ان الوصول للأداء الديمقراطي بحاجة الى زمن طويل، الى تمارين عديدة قبل ان تتمكن الامة من العملية.

وفي ذاكرتي مشاهد حية لاولى ممارسات الروس للديمقراطية. لقد بدت في بداية الامر ديمقراطية وصفت بالهمجية، وبرزت في احتدام الفوضى الديمقراطية قوى سياسية اضمحلت بسرعة رغم شعبيتها الواسعة وصخبها لكن التطورات برهنت على انها قوى عابرة. ادرك الناخبون ان الشعارات الوطنية والدينية الفضفاضة لا تسمن ولا تغني عن جوع. وان المصالح هي الرابط القوي للناس وليس الانتماءات المذهبية. ولفظ الراي العام الروسي ايضا شخصيات كانت تعتاش على الميول اللحظية للناخبين "للجماهير" بيد ان تطور العملية السياسية ساعد على انضاج الوعي السياسي. والآن حينما اعيدُ الذاكرة والإرشيف اتساءل عن مصير العشرات من الشخصيات السياسية التي كان لها صوت في عهد البيريسترويكا وما بعده.

لقد كان خيار شعب العراق في توجهه للمشاركة في انتخابات ١٥ كانون الأول، خياراً صعباً. لقد تجاوز بجرأة حقيقة انها تجري في ظل تواجد قوات التحالف الدولي، وامتلك الناخب الشجاعة للتصويت بحرية عن نفسه دون أمر أو إيحاء من قوى اخرى وتغلب على تركة الماضي وشعر انه حر، ليتوجه لصناديق الاقتراع ليدلي بصوته رغم ان ثمة احتمالات أن الطريق المؤدي الى صناديق الاقتراع مزروع بالألغام.

ان العراق شهد الخميس تمريناً كبيراً لإقامة الديمقراطية، ورغم أن الانتخابات لم تكن مثالية لكنها ضرورية. انها مرحلة انتقالية من الأفكار المحضة الى دخولها حيز التنفيذ.

* إعلامي من العراق مقيم في موسكو.